عنوان المقال: "الإعلام الجواري في الجز ائر ودوره في تكريس الديمقراطية التشاركية"

د .ليلى فيلالي: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة

الرتبة أستاذ محاضر-أ

التخصص:علوم الإعلام والاتصال

ملخص

إشكالية البحث هي: كيف يسهم الإعلام الجواري في تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر بعدما أصبح للإعلام دور هام في التأثير على حياة المواطنين في كافة المجالات؟

يسعى البحث لإبراز أهمية الإعلام الجواري في تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال ثلاثة محاور، يعرضالمحور الأول مقاربة للتعريف بالمفاهيم: الديمقراطية التشاركية والإعلام الجواري، ومحور ثاني يبرز دواعي تبني الديمقراطية التشاركية في الجزائر ، ثم محور ثالث يصل بين الديمقراطية التشاركية والمواطنة والإعلام الجواري في ثالوث مترابط.

الكلمات المفتاحية:الإعلام الجواري، الديمقراطية التشاركية، المواطنة.

Abstract

The problematic of this research paper is: How does proximity media contribute to the establishment participatory democracy in Algeria after that media has an important role in influencing the citizens' lives in all fields.

The research aims to highlight the importance of the media in the promotion of participatory democracy in Algeria from three axes. The first one presents an approach to identify concepts: participatory democracy and proximity media. A second axis highlights the reasons of participative democracy adoption in Algeria; and the third one connects between participatory democracy, citizenship and the proximity media in a coherent triad. .

Keywords:proximity media, Participatory Democracy, Citizenship

مقدمة:

تعد المشاركة الديمقراطية مطلبا أساسيا في المجتمع المعاصر، وهذا ما يؤدي إلى توظيف وانتقاء الوسائل الإعلامية التي تحفز وتعزز تأطير الرأي العام المحلي والتعريف به، ومن من بين وسائل الإعلام الجواري الإذاعات المحلية في المدن والقرى وكذا وسائل الإعلام الجديدة، كالمواقع الإليكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها.وهذه الوسائل من شأنها تقاسم المعلومات

والخبرات والآراء بين المواطنين في أرجاء الوطن الواحد والمساهمة في رسم التصورات والرؤى للمجتمع المحلي. فقد دعت الضرورة في العصر الحالي لأن يشارك المواطنون في إدارة شؤونهم المحلية.

وقد شهد النظام السياسي الجزائري إصلاحات سياسية منذ 1989 ارتكزت على الدور التشاركي للمواطنين و منظمات المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلّي، و التي تعتبر أرقى درجات التي بلغتها المشاركة السياسية مقارنة بالديمقراطية التقليدية، و ما آلت إليه تطبيقاتها في النظم السياسية خاصة النموذج التمثيلي منها، فقد كان و لازال الخطاب السياسي في الجزائر يشجّع على المشاركة الشعبية في الفعاليات إطار قانوني تشريعي يتيح للمواطن ممارسة حقه في الرقابة على أعمال الهيئاتالمحلية. فكيف يسهم الإعلام الجواري في تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر بعدما أصبح للإعلام دور هام في التأثير على حياة المواطنين في كافة المجالات؟

أولا: مقاربة مفاهيمية:

1- مفهوم الديمقراطية التشاركية:

تمثل الديمقراطية التشاركية جملة من الآليات والإجراءات التي تمكّن من إشراك المجتمع المدني والمواطنين عموما في صنع السياسات العامة وتمتين الدور الذي يلعبونه في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة، سواء على الصعيد الوطني أو –وخاصّة- على الصعيد المحلّي.

وتشير الديمقراطية التشاركية أو كما يصطلح عليها البعض بالديمقراطية المشاركتية إلى وجود مشاركة شعبية فعالة من خلال إعادة توزيع القوة و السلطة في المجتمع، كما تمكّن المواطنين من ممارسة حقوقهم بصفة دورية، و في ظل شفافية تتيح لهم الاشتراك في صنع السياسات العامّة، و هذا في إطار أوسع و المتمثّل في الهندسة السياسية.[1]

ويقدّم الباحث المغربيّ يحي البوافي تعريفا للديمقراطية التشاركية، يقول: "هي عرض مؤسساتي للمشاركة، موجّه للمواطنين، يركّز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمسّ حياته اليومية عبر توسّل ترسانة من الإجراءات العملية".[2]

ويعرّفها الباحث الجزائري الأمين شريط بأنّها: شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم...، كما تعرف بأنّها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين،عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي، واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك".[3]

كما يعرّفها الباحث الجزائري صالح زياني: "مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إنها تعنى بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة".[4]

و تعتبر الباحثة هانا أرندتHannah ARENDTأنّ الديمقراطية التشاركية هي فضاء عام يسمح فيه للمواطنين بتبادل الأفكار والآراء بإرادة حرّة تحقيقا للصالح الجماعي العام، حيث يجب أن تنتهي العملية الديمقراطية إلى سعادة المجتمع لا إلى سعادة فردانية مصلحية ضيقة تحكمها المصالح المادية المحضة والفائدة الاقتصادية البحتة، التي تجعل السياسية خاضعة لسيادة الاقتصاديين ورجال الأعمال وأصحاب المصالح والنفوذ والسيطرة الأوليغارشية، حيث أنّ تحقيق سعادة هؤلاء لا يمكن أن يؤدّي بالضرورة إلى سعادة المجتمع والمواطنين.[5]

تدعى الديمقراطية التشاركية بالديمقراطية التداولية ، و تعني أن أي قرار يكتسب شرعيته من التداول العام له بين المواطنين قاطبة ليصبحوا مشاركين فاعلين في التفكير فيه والتخطيط له وصياغته وإصداره، وهذا ما يشكل بيئة مثالية للحياد والعقلانية والمعرفة الجيدة بالحقائق المرتبطة بالقرار وكلما زادت احتمالية الوصول لقرارات مناسبة أخلاقية وبذلك تعد الديمقراطية التداولية قيمة معرفية، ولتنفيذ هذه الأفكار فان تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تتيح عددا من الآليات التي توفر تداول المعلومات وتدويرها طوال الوقت فيما بين السلطات والحكام والجماهير.[6]

يمكن أن تؤدّي ثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات- في هذا الإطار -إلى ظهور أو الكشف عن حتمية تطبيق الديمقراطية التشاركية ،و ذلك كنمط من أنماط الديمقراطية التي تعتمد على الإدارة الذاتية بين المواطنين أو حتى الديمقراطية التداولية و التي تقوم على الاتفاق، و ضبط النوازع الإنسانية بهدف الوصول إلى قرارات تتسم بالشرعية ، كذلك تعتبر ديمقراطية المعلومات أو الرقمية كعنصر أساسي من الديمقراطية التشاركية و ذلك على أساس حماية خصوصية الأفراد و الحق في المعرفة وحق استخدام المعلومات، و كذا حق المواطن في الاشتراك المباشر في كل مستويات صنع القرارات المحلّية و الحكومية.[7]

تعني الديمقراطية التشاركية في شقّها المحلّي أحقّية الشعب في ممارسة سلطته عن طريق وجود آليات مشاركة في صناعة القرار المحليّ عن طريق الإعلام الجواري، و رسم السياسات العامّة المحلّية و هذا على غرار فتح حرّية إبداء الرأي والمبادرة بمشاريع تنموية، و إشراك المجتمع المدني المحلّي والمواطن في إدارة الأقاليم المحلية رفقة المجالس المنتخبة زيادة على

الاستثمار في الثورة العلمية و التكنولوجية و فتح مجال الاطلاع على المخرجات السياسية و الإدارية من مداولات و قرارات على مواقع الكترونية متاحة للجمهور تفتح مجال التفاعل الشعبي بين طبقات المنظومة المحلّية.

إذا تمعنا بشكل أعمق في مفهوم الديمقراطية التشاركية بدلالاتها المختلفة نلاحظ بأنّها ترمي إلى مشاركة المواطنين في رسم السياسات وصنع القرارات، بشكل يكفل كرامة وقيمة الفرد ويمكّنه من مساعدة الحكومة على ايجاد الحلول للمشاكل والأزمات التي تعاني منها التنمية في المجتمع والدولة بمفهوم أوسع.

2- تعريف الإعلام الجواري:

يرتبط مفهوم الإعلام الجواري بمفهوم المجتمع المحلى وبالتنمية المجتمعية و قد تعددت تعريفات للمجتمع المحلى ومنها:"أن المجتمع المحلي عبارة عن مجتمع محدد العدد فوق أرض محدودة المساحة يؤدى معظم أفراده نشاطا رئيسا محددا اقتصاديا، تجاريا أو حرفيا...إلخ، وهو جماعة من المواطنين مترابطة بفضل اشتراك أفراده في مجموعة من التصورات والقيم المشتركة"،[8]كما يعرف أيضا على أنه مجموعة من الناس تعيش في منطقة جغرافية متجاورة نشأت بينهم علاقات اجتماعية وثقافية معينة أدت إلى وجود مجموعة من المؤسسات والمنظمات الاجتماعية وإلى وجود أهداف اجتماعية مشترك ، ويتميز المجتمع المحلى في حيز من الحياة المشتركة قد يكون قرية أو مدينة أو محافظة أو دولة .[9]

ويمكن تلخيص وتحديد سمات المجتمع المحلي:[10]

- مجموعة من الأفراد يقيمون في منطقة جغرافية معينة تسود بينهم قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات وثقافة واحدة .
- يمارس أغلب أفراده نشاطا رئيسيا بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى المرتبطة بخدمة هذا النشاط الرئيسي.
- يسود المجتمع نوع من العلاقات الوطيدة بين أفراده وتجمعهم المصالح والاهتمامات المشتركة.

إن الإعلام الجواري عملية ثنائية التدفق في اتجاهين، حيث تشارك الجماعات المحلية كمخططين ومنتجين وممثلين لأدوار، وهو وسيلة تعبير المجتمع المحلي عوضا عن التعبير عنه. فالإعلام الجواري له مسؤولية تجاه الحياة العامة التي تتعدى مجرد إعطاء الأخبار أو سرد الكثير من الوقائع.[11]

ثانيا : دواعي تبني الديمقراطية التشاركية في الجزائر:

1- خلفية سوسيوتاريخيةعن الجهوية:

بفعل كثرة مهام السلطة المركزية وخوفا من انغماس الإدارة الاقتصادية والسياسية في عيوب المركزية المفرطة بات من الضروري اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم تمركز التخطيط ونشاطات الدولة، وذلك عن طريق تفويض سلطة

اتخاذ بعض القرارات للجماعات المحلية. فالجهة إذن وليدة تدخل السلطة العمومية في مختلف الشؤون الاقتصادية من جهة، ووليدة التخطيط والتهيئة على المستوى المجالي من جهة ثانية.

نظرا لهذه الأهمية، فقد تزايد الاهتمام بالجهوية بالدول المتقدمة أو بالدول النامية حيث جعلتا منها أحد العناصر الأساسية لسياستها العامة، فجل الدول الأوربية سعت إلى بناء نظام جهوي قوي يستطيع من خلاله أن تلعب دورا داخل المجموعة الأوربية، بحيث إذ كانت بعض الدول قد اضطرت إلى بناء نظام جهوي تحت ضغط ظروف خاصة بعد انهزامها في الحرب العالمية الثانية، وذلك لتخفيف من المركزية الشديدة التي كانت تعاني منها في ظل النظام الدكتاتوري العسكري كألمانيا وإيطاليا اللتان تبنتا جهوية سياسية جد متقدمة على الشكل الفيدرالي في الأولى وفي إطار الدولة الموحدة بالنسبة للدولة الثانية، فإننا نجد دولا أخرى قد بدأت تبني الجهوية و مع بداية الثمانينات كإسبانيا وبلجيكا وفرنسا، وذلك لتخفيف من المركزية الشديدة التي تعاني عانت منها هذه الدول.[12]

و من الأهداف الأساسية "للجهوية" كذلك دمقرطة صنع أو اتخاذ القرار Démocratisation de la prise de Décision : ذلك أن هذا القرار، لكي يكون ديمقراطيا، يجب أن تشارك فيه كافة الأطراف المستهدفة لا أن يحتكر من قبل جهة واحدة. وقد أكدت التجربة التاريخية على ضرورة إيلاء الأهمية البالغة للعديد من المعطيات والجوانب والمكونات الاجتماعية... حينما نريد اتخاذ قرار ما بصدد مسألة معينة. وفي غياب هذه الحيثية، فإن القرار المتخذ –حتى ولو كان محترما لبعض الآليات الديمقراطية الشكلية في صنعه وتصريفه لن يكون متسما بما يفترض فيه من نجاعة وصلاحية وثبات نسبي بالطبع. إن ضمان هذه الدمقرطة، ضمن سياسة جهوية ووطنية متكاملة، سيتيح الفرصة للخصوصيات الجهوية لتبرز ولتعبر عن ذاتها وعما تتوفر عليه الجهات من إمكانات وطاقات بشرية ومادية، وعما تطمح إلى بلوغه من أهداف ولتساهم كذلك، ضمن منظور تنموي شامل، في مسيرة التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية العامة والمستديمة والناظمة لاختلاف مكونات المجتمع.[13]

إن الجهوية آلية تدبيرية لتعزيز لامركزية صنع وتنفيذ القرار، ولدمقرطة تسيير وتنظيم وهيكلة مختلف دواليب ومجالات ومكونات المجتمع، وبهذا المعنى العام، فمفهوم الجهوية هو حديث التبلور. ولقد ظهر مفهوم الجهوية – بالمعنى السابق- في إطار المجتمعات الغربية وما عرفته، من تحولات معرفية وتكنولوجية واجتماعية متعددة مست كافة الحالات والأصعدة. وقد كان من بين أهم ما أفرزته هذه التحولات تأسيس (دولة وطنية (Etat National كانت بمثابة البديل الاجتماعي والسياسي والفكري للنظام الإقطاعي المتداعي، بنيات وهياكل اجتماعية وأنساق قيمية وعقائدية.[14]

2- الإعلام الجواري وأزمة الديمقراطية التمثيلية في الجزائر:

تمر الديمقراطية التمثيليةفي الجزائر بأزمة حقيقية، تعيشها أيضا دول أخرى، لأسباب متجانسة، مردها فقدان الثقة بين الناخب والمنتخب، وتصريح المواطنين بعدم انتسابهم لأي ممثل لهم في المجالس المنتخبة سواء المحلية أو الوطنية، وريبتهم في نفس الوقت من هؤلاء الممثلين المنتخبين.[15]

هذا ما أدى إلى الاهتمام بشكل كبير بأسلوب الديمقراطية التشاركية، وتطبيقه كأسلوب يساهم من خلاله المواطن الراشد، وفق منظور التمكين السياسي الاستراتيجي، في صنع القرار والمشاركة في وضع القوانين ورسم السياسات العامة.

وإذا كان المشرع الجزائري قد وضع بابا خاصا، في قانون البلدية الجديد، تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية،[16] دعما لهذا البراديغم الجديد في طرح أسلوب الديمقراطية التشاركية، فإن ذلك سينعكس كذلك على علاقة المواطن بالمؤسسات المختلفة.

في ظل هذه الازمة صارت وسائل الإعلام كثيرا ما تستخدم من أجل تدعيم أجندة الحكومة بدلا من استعمالها في تعزيز أجندة المواطنين أو الشعب، وبالتالي فإن المبادرات المحلية هي التي أصبحت تثمن في الوقت الحالي لأنها تمثل فرصة بناء ديمقراطية الجوارية والمشاركة، والمساعدة على تعزيز الهوية الجمعية. وهذا يستوجب التغير في طريقة عمل السلطات المحلية وتفاعلها مع الفاعليين المحليين الآخرين وهو ما يعبر عنه بالتحول من الحكومة إلى الحكامة. ومن جهة أخرى، فبالرغم من وجود مؤسسات عصرية للديمقراطية التمثيلية إلا أن الناس أصبحوا يفتقدون القدرة على التأثير في ظروف الحياة اليومية، ولن يأتى لهم ذلك إلا إذا منحت لهم ذلك إلا إذا منحت السلطات والمجتمعات المحلية فرص تنظيم الآليات الأساسية التي تتحكم في حياة المواطنين.[17]

لا تلغي الديمقراطية التشاركية الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكنها تسعى لتتجاوز أوجه القصور والعجز فيها بمحاولة حل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطيتين، لاسيما و أن العديد من التحركات الاجتماعية (نسائية، بيئية، تنموية) لم تعد تجد في الديمقراطية التمثيلية سبلا للتعبير عن حاجياتها ومطالبها و إيجاد حلول لها.[18]

وهذا ما يقتضي من خلاله إحاطة رعاية خاصة بالإعلام الجواري، كأداة لتحقيق هذا النمط الجديد من المشاركة. فالدور الذي سيلعبه الإعلام الجواري، من خلال تمكين المواطن من التقرب أكثر من مؤسسات الدولة، سيساهم حتما في تطوير العمل السياسي والاجتماعي.

ثالثا : ثالوث الديمقراطية التشاركية و المواطنة و الإعلام الجواري:

1- الديمقراطية التشاركية وتعميق مفهوم المواطنة في المجتمع:

عرف معجم "لونغمان" الإنجليزي المواطنة بأنها "تلك الحالة التي يعد فيها الفرد مواطنا،كونه يعيش في رحاب دولة معينة ينتمي إليها ويخلص لها ومن ثم يحظى بحمايتها،ويتمتع بعضويتها سواء أكان ذلك بحكم المولد أو باكتساب الجنسية.[19]

تدل المواطنة –في هذا السياق- على أنها شعور دائم و لصيق بالفرد يجعله ملتزما بمسؤولية تجاه الغير و من يشترك معه العيش في أرض واحدة، و بالتالي فهذا الشعور ينمو لدى الأفراد بدافع الاجتهاد قصد العمل على سلامة و استقرار الوطن و وحدته و اندماجه و بالتالي تحصيل الفرد على قدرات مادية و معنوية، تؤهله للمشاركة لإنجاح مهام المواطنة على غرار المشاركة السياسية و السعي للصالح العام.[20]

وتعني المواطنة في أبسط معانيها انتماء الإنسان إلى بقعة أرض، يستقر بها بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها.روح الديمقراطية التشاركية هي المواطنة لذا فإن غاية الديمقراطية التشاركية هي تعميق المواطنة التي هي قلب النابض للفلسفة الديمقراطية.

ولكن "ريان فوت" في كتابها " النسوية و المواطنة" رأت أن الديمقراطية التشاركية تتطلّب قدرا كبيرا من الجهد و العمل التطوّعي من طرف كلّ مواطن عادي مع إلزامية تمكين الفواعل الاجتماعية ،و هذا من منطلق إدراج الاستشارة الجماهيرية في مراحل صناعة القرار و السياسة العامّة للدولة.[21]

تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من حقّ المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية *Les Collectivités Locales* ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي "البلدية/*Municipales*" ، وتقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية، الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإشراك كلّ من يمكن إدماجه من ساكنة المدينة من مجالس الأحياء والشباب والنوادي والجمعيات وغيرها، وهي عمليات ترسي قيم التخلّي السلطويّ عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار.[22]

يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تستهدف **"دمقرطة" الديمقراطية** نفسها، لأنّها تخلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن في عملية تشاورية داخل مجلس الجماعة المحلية، تقوم على أساس تكافؤ الفرص وتساوي الحقوق EqualOpportunity/Rights. وانطلاقا من هذه المقاربة يمكن أن نعتبر أنّ الجماعة المحلية تمثّل "مدرسة لتعلم الديمقراطية"، وفضاء نموذجيا لممارسة الديمقراطية عن طريق التمثيل المحلي Communal Representation، حيث أنّ "الديمقراطية المحلية"

مبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المحلية. ويعود للسكان في هذا الإطار الحقّ في الاطلاع على القرارات الإدارية والصفقات العمومية والعقود والاتفاقيات التي تعقدها المجالس المنتخبة للمجالس المحلية، كما يحقّ لهم أيضا أن يقوموا بطلب أو تشكيل استشارات حول جدوى وشرعية القرارات التنفيذية المتخذة على المستوى المحلي.[23]

وهنا يظهر التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية لأنّ الأفراد يساهمون في تدبير الشأن العام عن طريق اختيار ممثليهم للسهر على تسيير شؤونهم، وفي نفس الوقت يشاركون في النقاشات والمبادرات المحلية المتعلقة بالبرامج التي تهدف لتحسين جودة حياتهم، وتعتبر المساواة من أسس تطبيق الديمقراطية التشاركية دون تفرقة على أساس الدين أو العرق أو الجنس والتي بفعلها يتحقق التمثيل الحقيقي لخدمة المصلحة العامة، وعليه تصبح المعلومات والاحتياجات تأتي من أسفل- القاعدة- ثم يدرسها المستوى الأعلى – القمة " السلطة السياسية"- لتخرج في شكل قرارات وسياسات ثم تعود كتغذية رجعية – رضا أو تذمر- في شكل مطالب جديدة.[24]

في سياق الحديث عن الدور التكنولوجي في تشكيل المشاركة الجماهيرية انصرف "كينث هاكر" إلى تحديد عدد من المبرّرات النظرية،و التي من شأنها توضيح دور تكنولوجيا الاتصال على التوجه الجديد للنظرية الديمقراطية:[25]

-خلق مواطن لديه قدر أكبر من المعلومات تمكّنه من تقييم السياسة العامة، هو تحصيل لوجود آليات عصرية تتيح له تشكيل تفضيلاته السياسية.

-توسيع نطاق المشاركة السياسية، و الابتعاد عن بعض السلوكيات الذي من شانها عرقلة مسار السلوك السياسي للفرد على غرار (الخجل، الخوف،الولاء الضيّق...) و في هذه المرحلة يمكننا تعدّي الأطر التقليدية للديمقراطية التمثيلية.

- وجود وسائل الاتصال المعاصر من شأنها إتاحة فرصة لإنشاء تجمعات وتنظيمات مستقلة عن رقابة الدولة، وهذا ما يسمح بتداول موضوعات ونقاشات تخص الشأن العام، دون فرض حظر أو رقابة على أفكار الأفراد.

- خلق علاقة مباشرة ما بين السلطة السياسية والمؤسسات الرسمية والمواطن، دون وجود وسائل الاتصال التقليدي أو وسائط سياسية، على غرار الأحزاب السياسية والبرلمان في شقّه التمثيلي وهذا ما ينقل المواطن من متابع للشأن العام لمشارك في صياغته ورسم سياساته.

2- الإعلام الجواري و إتاحة المشاركة للمواطن:

ا-أهمية المشاركة:

تشير المشاركة إلى حق كل مواطن بغض النظر عن الجنس في إبداء الرأي و المشاركة في صنع القرار إما مباشرة أو عن طريق المجالس التمثيلية المنتخبة و هذا ما يتطلّب تشريعات تضمن الحقوق السياسية و المدنية للأفراد و الجماعات داخل

نسق تفاعلي منتظم.والمشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها،حق المواطن في أن يؤدّي دورا معيّنا في عملية صنع السياسات و القرارات ذات صلة بالشأن العام، و تعني أيضا في أضيق معانيها حقّ ذلك المواطن من مراقبة هذه القرارات من باب التقييم البعدي و متابعتها.[26]

كما تعتبر المشاركة السياسية العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية و قوامها الأساسي، و التعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية و العدالة و المساواة داخل المجتمع، و كذلك تعتبر مؤشّرا أساسيا لتقدّم أو تخلّف المجتمعات.[27]

في ذلك يميّزجلال عبد الله معوّض بين المشاركة و الاهتمام و التفاعل و التجاوب فالاهتمام يعني عدم السلبية، و هذا بوجود حسّ العلاقة ما بين المواطن و جملة القرارات السياسية و هياكل المؤسسات السياسية و اعتبارها جزء من الحياة الاجتماعية العامّة، و هذا ما يعطي استقلالية لمفهوم الاهتمام عن المشاركة و بقائه في إطاره الشعوري النفسي و علاقة التأثير والتأثر.[28]

أمّا التفاعل هو نفسه التجاوب و هو ذوبان وجود الأفراد في نطاق أوسعو هو الوجود السياسي و هنا يجسّد الفرد أطروحة الإنسان كائن اجتماعي سياسي، حيث يتوسّط التفاعل النسق الرابط مابين الاهتمام و المشاركة، إذ أن للاهتمام أن يتحوّل لمشاركة و كما للمشاركة أن تفرض التفاعل.

ليست المشاركة السياسية -حسب كلّ من "كريستوفر أرترتون و هالان هان" في كتاب المشاركة السياسية - مقتصرة فقط على التصويت و الانتخاب و لكنها تشمل جميع الأنشطة و المساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بنطاقها الواسع، و التي تتمحور حول التأثير في فئة أو هيئة أو حتى طبقة سياسية و نخبة معيّنة ، و تتعدد هذه الأنشطة بتعدد الأهداف (نقاشات سياسية، مشاركة في اجتماعات، تمويل حملات انتخابية.[29]

تتجلّى أهمية المشاركة السياسية في تجسيد الديمقراطية التشاركية من منطلق أنها تعتبر الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة و التحديث السياسي، حيث أن المشاركة السياسية هي نتاج العمليات الاجتماعية و الاقتصادية المرتبطة بالتحديث، و هذا ما يتيح فتح المجال أمام الأفراد للمساهمة في بلورة نظام ديمقراطي واسع النطاق و متعدد الفواعل.

ب- الإعلام الجواري و عوامل تفعيل المشاركة:

تقوم وسائل الإعلام بالنيابة عن الشعب بمتابعة وحراسة المؤسسات والمساءلة المستمرة لأداء الحكومة والمجالس القائية والتشريعية، وتعريف المواطن بطبيعة العمل والنشاط الذي تمارس وفقا لمفهوم "الإعلام المدني" وما طرحته نظرية المسؤولية الاجتماعية حسب "جوناراتن(Gunarantne)فهي تسعى للوصول للجمهور وإعطائه فرصا ليعبر عن آرائه واحتياجاته،

وإشراكه في عمل جماعي لتنمية وتطوير أداء المؤسسات الاجتماعية. حيث تعد المشاركة، التفاوض، الاقتناع وتحقيق التعاون ، أهم الوظائف لحل مشاكل المواطن.[30]

يساعد -في الوقت الحالي- ترقية مفهوم الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتسيير إيصال الخدمات العامة، وتتيح قنوات التواصل بين الفاعلين، ما يعزز المشاركة في المسؤولية المجتمعية، ويسمح بإدماجها بالمؤسسات في زيادة" ذكاء التنظيم " وسرعة القرارات المتخذة وجودتها، وتمكين الأفراد من اتخاذ القرار بصفة لا مركزية.[31]

تشكل كلمة " CLEAR " اختصارا لعوامل المشاركة عبر الإعلام الجواري:[32]

- يستطيع أن يفعل (can do): تحتاج المشاركة لبناء المهارات والقدرات الولوج إلى مصدر المعلومات الخاصة بالمجتمع المحلي.
- يريد أن(liketo) : تنمية الحس بالمجتمع المحلي وخاصة في علاقته بمبادرات المشاركة وإحدى العواقب السلبية للمشاركة الإلكترونية تتمثل في تشجيع المواطنين على الاستجابة على أساس فرداني بدلا من الجماعي.
- تمكن من (Enabledto) : تتمحور الديمقراطية عبر الوسائل الإليكترونية حول خلق الهياكل الخاصة بالمشاركة، وعليه ينبغي النظر إلى الديمقراطية الممارسة عبر هذه الوسائل على أنها جزء من عملية أشمل للتجديد الديمقراطي ولا ينبغي إغفال العملية الديمقراطية التقليدية.
- طلب منه(Asked) : تحدث المشاركة على الأرجح عندما يسأل الأفراد أو الجماعات من أجل المساهمة ، فعندما تضاف المشاركة الإليكترونية إلى المشاركة الديمقراطية التقليدية فتصبح العملية أوسع وأشمل.
- رد الفعل أو الاستجابة (Responded to): الناس الذين يبذلون مجهودات في صالح المجتمع المحلي يريدون أن يعرفوا مصير هذه المجهودات وتكنولوجيات الاتصال تستطيع أن تجعل هذه الاستجابة أيسر.

خاتمة:

إذا كانت مسارات الإصلاح متعددة، فإنوسائل الإعلام الجواري جزء من الآليات التي تدفع بإصلاح النظام السياسي والاجتماعي، ويعزز مكانة المؤسسات المختلفةوترقية أدائها. ولا مناص اليوم من الاحتكاك بالمواطن، والاهتمام بانشغالاته أكثر من أي وقت مضى، مما يجسد فعلا تلك الآليات المعمول بها عالميا، لتعزيز روابط الاتصال والتفاعل، وفتح المجال لبناء علاقة جديدة بين المواطن والدولة بمختلف مؤسساتها، لخلق نوع من التكامل السياسي والاجتماعي.

بإمكان الإعلام الجواري أن يلعب دورا مهما في تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر إذا ما توفرت الإمكانيات والشروط اللازمة، فهو يعمل كوسيلة لتسليط الضوء على القضايا التي تهم المجتمع المحلي ومواطنيهوتعكس تطلعاتهم إلى

مستقبل أفضل، وهذا لن يتحقق إذا لم ينخرط القائمون على التنمية المحلية في تجسيدها بإشراك المواطن والإعلام الجواري في أن يكونوسيطا يرفع الانشغالات من المواطن إلى المسؤولين، كما يسهب أيضا في خدمة التنمية المحلية من خلال إعلام المواطن بشكل دوري حول المشاريع المسجلة والمنجزة، وتبقي المناطق النائية في الجزائر تتطلع إلى إعلام جواري جاد يسهب في تحسين معيشة المواطن ويحقق قدرا كافيا من المشاركة السياسية والاجتماعية.

الهوامش:

[1]– نعيمة بن دومية، " **الهندسة السياسية و دورها في تحقيق الديمقراطية و تفعيل الحكم الراشد**" ، مجلّة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، تصدر عن مركز جيل البحث العلمي، العدد02، ماي 2015، ص110.

[2]– عصام بن الشيخ و الأمين سويقات، "**إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب...**"، **2016-10-11** dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/11164، تاريخ الزيارة:2018/06/18.

[3]–المرجع نفسه.

[4]– صالح زياني، " **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر**"، مجلة المفكر ، العدد4، جامعة محمد خيدر بسكرة، http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r4/mf4a5.pdf، تاريخ الزيارة : 2018/06/13.

[5]– عصام بن الشيخ و الأمين سويقات، "**إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب...**"،مرجع سابق.

[6]– عادل عبد الصادق، "**الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية**"، مجلة الديمقراطية :01-04-2009،http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96351&eid=501تاريخ الزيارة 2018/06/22.

[7]– محمد سنوسي، "**الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر: مدخل نظري**"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، المجلد1، العدد1، مارس2018.- http://democraticac.de/wp-content/uploads/2018/03/A9-2018.pdf، تاريخ الزيارة: 2018/06/20.

[8]– قصي طارق ،"**الاذاعات المحلية في العراق**" 27-03-2013،http://www.maqalaty.com/33934.html، تاريخ الزيارة: 2018/06/18.

[9]–المرجع نفسه.

[10]– جون كورنيل ، **التلفزيون والمجتمع**، ترجمة أديب خضور ، الطبعة الاولى، دمشق ،1999،، ص78-45.

[11]– سعيد بومعيزة، "**الإعلام الجواري :المفهوم والخصائص**"، مجلة المعيار ، كلية أصول الدين ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 9، العدد18، ص350–351، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20445، تاريخ الزيارة: 2018/06/22.

[12]– جواد الرباع، "**السياق السوسيوتاريخي لتبلور مفهوم الجهوية بالغرب**"، دراسات وأبحاث، 2010/10/11، شبكة ضياء للمؤتمرات، http://diae.net/1264، تاريخ الزيارة:2018/06/23.

[13]– مصطفى محسن، "**في ثقافة تدبير الاختلاف :المسألة الجهوية وقضايا التنظيم والديمقراطية والتنمية في العالم الثالث المغرب نموذجا**"، وزارة الثقافة والاتصال http://www.minculture.gov.ma/index.php/2010-01-11-01-40-04/etudes-essaie/370-mostapha-mohcin-gestion-de-la-cultutre-de-la-sifference، تاريخ الزيارة: 2018/06/20.

[14]– جواد الرباع، "**السياق السوسيوتاريخي لتبلور مفهوم الجهوية بالغرب**"، مرجع سابق.

[15]– Marc Crépon et Bernard Stiegler, De la Démocratie Participative fondements et limites, Mille et une nuits, Paris, 2007, p25.

[16]– لعبادي سماعين،" **الإعلام البرلماني في الجزائر بين الضرورات والآليات**"ملتقى التطوير البرلماني 2012مارس ، جامعة ورقلة 2012، مجلة العدد 32، http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/fr-FR/seminaires/archive/facult%C3%A9-de-droit-et-des-sciences-politiques/32، تاريخ الزيارة : 2018/06/20.

[17]– سعيد بومعيزة، مرجع سابق، ص345.

[18]– مؤسسة الياسمين، "**في مفهوم وآليات الديموقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس**"، 10–06–2015 http://www.jasminefoundation.org/ar/?p=1474 ، تاريخ الزيارة : 2018/03/17.

[19]– طارق عبد الرؤوف عامر، **المواطنة والتربية الوطنية ،اتجاهات عالمية وعربية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، لقاهرة ،2012، ص15.

[20]– محمد سنوسي، "**الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر: مدخل نظري**"، مرجع سابق.

[21]–ريان فوت، النسوية و المواطنة، ترجمة: أيمن بكر، سمر الشيشكلي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2004، ص195.

[22]– عصام بن الشيخ و الأمين سويقات، "**إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب...**"، **11–10–2016** dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/11164، تاريخ الزيارة:2018/06/18..

[23]–المرجع نفسه.

[24]– رباحي زهيدة، "**الديمقراطية التشاركية في الجزائر: شعارات براقة وواقع مر**"، 15 سبتمبر 2015 http://kenanaonline.com/users/rebahizahida/posts/776406 ، تاريخ الزيارة 2018/06/12.

[25]– محمد سنوسي، "**الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر: مدخل نظري**"، مرجع سابق.

[26]–المرجع نفسه.

[27]– محمد عاطف غيث، **مجالات علم الاجتماع المعاصر : أسس نظرية و دراسات واقعية**، دار النشر للمعرفة الحديثة، الاسكندرية ،1982، ص16.

[28]– محمد سنوسي، "**الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر: مدخل نظري**"، مرجع سابق.

[29]–المرجع نفسه.

[30]– عبد الغاني عراب، أم السعد مكي،" **الاتصال الجواري وتطبيق المقاربة التشاركية: قراءة في التجربة الجزائرية –المغربية**"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد16، جوان 2016، ص296.

[31]– المرجع نفسه، ص296.

[32]– سعيد بومعيزة، مرجع سابق ، ص .ص 349-350.